**السنة الثالثة تاريخ: السداسي الثاني**

**المقياس : تاريخ الثورة الجزائرية**.

**المحاضرة الأولى:**

التطورات السياسية للحركة الوطنية في الجزائر بين 1945 / 1954

1/إعادة تأسيس الحركة الوطنية الجزائرية:

تعتبر مرحلة ( 1945- 1954) منعطفا حاسما في مسار الحركة الوطنية الجزائرية منذ نشأتها ن فلقد سمحت مجازر الثامن ماي 1945 لقادة الحركة الوطنية باكتشاف الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي، مما جعلهم يعيدون النظر في منهجهم المتبع خاصة بعد القمع الوحشي في حق الشعب الجزائري وكل أساليب فرنسا الجهنمية لقمع الشعب وثنيه على مطلبه في استقلال بلاده ، إضافة إلى اعتقال زعماء الأحزاب السياسية للحركة الوطنية ومنعهم من ممارسة نشاطهم وعلى رأسهم حل حزب أحباب البيان والحرية في تاريخ 14 ماي 1945 الذي وحد حركتنا الوطنية وكان المسؤول عن تلك الهبة الشعبية في 08 ماي 1945 ، وهاذا كان يمثل لها خطرا نظرا لشعبيته وإستجابة الشعب له كما أدركت السلطات الإستعمارية الفرنسية أن بهذه الإجراءات التعسفية ستزيد من إحتقان الشعب وتزيد من شعبية التيار الإستقلالي المنادي للثورة كحل نهائي مع هذا التعنت الإستعماري ولذلك وحتى لا ينفجر الوضع في الجزائر ويزيد من أتعباها خاصة أنها خرجت للتو من الحرب العالمية الثانية وإقتصادها في الحضيض وتريد أن يكون هناك استقرار في مستعمراتها عامة والجزائر على وجه الخصوص فلوحت بإصلاحات هامة ستعرفها بلادنا تعيد الكثير من الكثير من الحقوق للشعب الجزائر(1).

فكانت بادرة هذه الإصلاحات قرار العفو العام الذي صدر في 16 مارس 1946 والذي يخص كل المعتقلين السياسيين والمسجونين ، وعلى رأس هؤلاء المعتقلين إطلاق سراح زعماء الحركة الوطنية ، إلا أن إجراءات حل الأحزاب السياسية بقي ساري المفعول بحيث سمحت لهم بتكوين أحزاب سياسية ولكن بمسميات جديدة(2)، ولذلك عادت هذه الأحزاب للنشاط في ظل عودة الحياة الدستورية ووصول الجمهورية الفرنسية الرابعة إلى سدة الحكم في فرنسا (3).

وهكذا تم تشكيل احزاب الحركة الوطنية على النحو التالي :

ففرحات عباس أسس الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري في 17 أفريل 1946 على نهج أحباب البيان والحرية من حيث العمل والبرنامج والمضمون ويمكن لنا أن نستخرج أهدافه من خلال إسمه فهو نادى بالإتحاد مع فرنسا في أطار فدرالي تسوده الديمقراطية وأعضاؤه هم المثقفون والبورجوازيون وكبار الموظفين والإدارييين (4).

وكان شعاره الجديد في الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري : " لا تجنس ولا سيد جديد ولا إنفصالية " وكان دائما أمله في إيجاد حل سلمي للقضية الجزائرية (5).

ومع تاريخ أول ماي 1946 كان لفرحات عباس نداء إلى الشعب الجزائري وأهم ما جاء فيه : " كانت غايتنا إبراز شعب فتي حتى يتكون تكوينا سياسيا ديموقراطيا وأجتماعيا، يتجهز في الميدان الصناعي والعلمي ودائب في تجريب ثقافته وأخلاقه مشتركا مع دولة قوية وحرة، غايتها هي إنشاء دولة فتية تقود خطاها الديموقراطية الفرنسية (6).

قرر الإتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري المشاركة في إنتخابات المجلس الوطني الفرنسي وتمكن بالرغم من كل العراقيل الإستعمارية وخاصة من قبل المستوطنيي من إنتزاع أربعة مقاعد من أصل سبعة ( 7)

ومع قيام الجمهورية الفرنسية الرابعة ، تم وضع بعض الإصلاحات في الجزائر وصادق عليها البرلمان الفرنسي يوم 20 سبتمبر 1947 وهو ما عرف بدستور الجزائر جاء بإصلاحات لم تنال رضا فرحات عباس ومناضليه فقدموا إستقالتهم من مجلس الجمهورية لأن الإصلاحات التي جاء بها الدستور لا تلبي مطالبهم ولا مطالب الشعب الجزائري. (8)

أما فيما يخص الإتجاه الإستقلالي، فبعد إطلاق سراح مصالي الحاج قرر مع مناضليه ( أعضاء حزب الشعب سابقا ) من إنشاء حزب جديد تحت إسم " حركة أنتصار الحريات الديمقراطية وكان ذلك في شهر أكتوبر سنة 1946 ن وهو إمتداد لنضال نجم شمال إفريقيا وحزب الشعب اللذين تم حلهما من قبل الإستعمار ، فهذا الحزب تم تأسيسه على مبادئ وأهداف حزب الشعب الجزائري وقدم مصالي الحاج الملف الإداري للسلطات الاستعمارية حتى يضفي على الحزب طابع الشرعية ويستطيع المشاركة في الإنتخابات ومن أهم النقاط الت يرتكز عليها الحزب هي كما يلي :

1 / الإستقلال التام.

2/ الجلاء التام لجيش الإحتلال.

3/ إنشاء جيش وطني

4/ إعتبار اللغة العربية لغة رسمية.

5/ مجانية التعليم لكل أبناء الجزائر باللغة العربية.

6/ إرجاع جميع الأملاك للدولة الجزائرية.

وكانت اهم هذه المطالب من أجل إسترجاع السيادة للشعب الجزائري وفقا للشعارات التالية : الكلمة للشعب – المنتخب التأسيسي المنتخب بواسطة الإقتراع العام والمباشر بواسطة هيئة إنتخابية موحدة.، بحيث شارك الحزب في إنتخابات نوفمبر 1946 والذي إنقسم على المشاركة فيها بحيث وقف مصالي مع مشاركة الحزب ، لإضفاء الشرعية على الحزب بينما جناح آخر تزعمه " حسن لحول " دعا فيه إلى مقاطعة الإنتخابات والإعداد للعمل المسلح، إلا أن الكفة رجحت لصالح مصالي وأتباعه وتقرر خوض الإنتخابات (9).

لقد أدت مشاركة الحزب في الإنتخابات والتي لم يحصد فيها سوى على خمسة مقاعد ، إلى إنشقاق داخل الحزب بين مصالي الحاج المؤيد لها وحسين لحول المعارض لها بل ووصل الطرفان إلى جدال سياسي عنيف بين الطرفان وأتباعهما ، وفي هذا الجو المضطرب إنعقد مؤتمر للحزب بين 15 و16 فيفري 1946 ببوزريعة والذي ظهر على الحزب منقسم إلى ثلاث تيارات :

التيار الأول : وهم من مناضلي حزب الشعب والذين يرون أن يبقى الحزب في السرية ويواصل عمله على هذا المنهاج حتى يبقى محافظا على شعبيته.

التيار الثاني : وهم تيار الشرعية ويرى ضرورة مشاركة الحزب في كل الإستحقاقات الإنتخابية حتى يبقى محافظا على تواجده وشرعيته في نظر القوانين الفرنسية .

التيار الثالث : وهو تيار العمل الثوري الذي يرى أنه لا جدوى من العمل السري ويدعو إلى تشكيل منظمة شبه عسكرية وضرورة التسليح والتحضير لثورة مسلحة تكون هي الحل مع مستعمر لا يعي حقوقنا إلا بلغة السلاح.(10) .

ونظرا لكل هذه التيارات التي أصبحت تهدد الحزب قام زعيم الحزب وأنقذ الموقف بإبقاء مناضلي حزب الشعب يواصلون مهامهم بكل سرية

وإبقاء حركة إنتصار الحريات الديموقراطية كحزب شرعي والذي قال عنه أنه الوسيلة الوحيدة لإبلاغ صوتنا للجماهير وللرأي العام الفرنسي

وحتى العالمي كما وافق على على إنشاء جناح عسكري يتولى تدريب الشبان عسكريا وتكوينهم سياسيا وبذلك نكون قد هيئنا وأستخدمنا جميع الوسائل من أجل تحرير البلاد.(11) **.**

دستور الجزائر سبتمبر 1947 وردود فعل الحركة الوطنية

هو المشروع الإصلاحي الذي وضعته السلطات الإستعمارية الفرنسية في ظل ظروف سياسية وأجتماعية وإقتصادية تمر بها كلا البلدين الجزائر وفرنسا فهذه الأخيرة تسعى بعد الحرب العالمية الثانية إلى ضرورة إستتباب الوضع في جل مستعمراتها ومنها على وجه الخصوص الجزائر حتى تستعيد إستقرارها وعافيتها وإنطلاق إقتصادها وإعادة بناء ما حطمته حرب دامت على أراضيها أكثر من خمس سنوات كما أرادت من خلاله إرضاء الجزائريين والظهور لهم بمظهر المصلح خاصة بعد تلك المجازر المرتكبة في حقهم والذي أدى إلى إحتقان شعبي يستغله دعاة الإتجاه الإستقلالي المطالبين بالإستقلال التام عن فرنسا ، وأطلقت فرنسا على هذه الإصلاحات كذلك البرنامج الإصلاحي الذي عرفته الجزائر في تاريخ 20 سبتمبر 1947 في عهد الرئيس الفرنسي " أوريال" بعد موافقة البرلمان الفرنسي عليه ( 12).

**لقد** إحتوى القانون على 12 فصلا ، تضمنت هذه الفصول 60 مادة ، حيث تناول الفصل الأول النظام السياسي ، أما الفصل الثاني فكان حول الحقوق السياسية والإقتصادية والإجتماعية أما الثالث حول المجلس الجزائري ، أما الرابع فكان حول النظام التشريعي أما الخامس فتعرض للميزانية أما السادس فكان حول الحكومة الجزائرية والسابع حول السلطات القضائية أما الفصل الثامن فتطرق لتمثيل فرنسا في الجزائر وكان التاسع حول النظام الإداري ومن العاشر إلى الثاني عشر فكان حول مجموعة من الأنظمة المختلفة ثابتة وإنتقالية ( 13) .

وفيما يخص أهم ردود فعل الحركة الوطنية الجزائرية حول هذه الإجراءات الإصلاحية الفرنسية فإن حزب حركة إنتصار الحريات الديموقراطية قد رفض هذا المشروع الإصلاحي جملة وتفصيلا لأنه يتنافى مع مبادئ الحزب الهادفة إلى إستقلال الجزائر إستقلال تاما عن فرنسا وان هذا القانون يهدف حسب منظورهم إلى تكريس سياسة الإدماج مما ينافي ومقومات حزب حركة إنتصار الحريات الديموقراطية بحيث وصفه الدكتور سعدان بقوله " باللعب الصبياني الدي لا يمكن أن يكون إطار حل معضلة الحرية والديموقراطية التي يعاني منها الشعب الجزائري " حيث أعتبر تمهيدا لتحقيق الإندماج في الإستعمار الفرنسي وسببا في هضم الحقوق والحريات ( 14) .

أما فيما يخص جمعية العلماء المسلمين ، فكانت ردود فعلها مشابهة تماما لموقف التيار الإستقلالي إضافة أنه ينافي مطالبها المتمثلة في ترسيم اللغة العربية والتي جعلها القانون في الرتبة الثانية حيث قال رئيس جمعية العلماء المسلمين في هذا الإطار : " هذا الدستور الذي وضعته الحكومة الفرنسية للجزائر هو دستور ناقص من كامل الجهات ولم يحقق رغبة واحدة من رغبات الشعب الجزائري " (15) **.**

أما فيما يخص رد فعل الإتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري فلقد عبر عن موقف هذا الحزب رئيسه السيد فرحات عباس قائلا : " إن الشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد ولكن ناقشه الفرنسيون وحدهم فهو وليد إتفاق بين فرنسا وفرنسيي الجزائر أي السلطة الحقيقية الواقعية التي يمارسها الغلاة الجزائريين " كما أكد هذا القول الأمين العام بالنيابة للحزب أحمد بومنجل بقوله :" لقد خدعتنا الجمهورية الفرنسية بتلك الوعود الخاصة بالإصلاح " ( 16). ../.. يتبع

أهم المراجع المعتمدة :

فرحات عباس ، ليل الإستعمار ، تر أبو بكر رحال ، د، ط ( الجزائر ـ دار القصبة ـ 2005

يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1954 ( الجزائر- دار الهدى – 2009) .

محمد لحسن زغيدي ، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائري (1956-1962) ، ( الجزائر ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، 1989)

يحي بوعزيز ، الإتجاه اليميني في الحركة الوطنية الجزائرية من خلال نصوص 1912-1948 ، الإيديولوجيه السياسية للحركة الوطنية الجزائرية ( الجزائر، دار البصائر ، 2009)

إبراهيم لونيسي ، المنظمة الخاصة ، مجلة المصادر العدد 06 ( الجزائر ، المركز الوطني للدراسات والبحث في تاريخ الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، 2002 )

عبد الكامل جوبيه ، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1945-1954 ( الجزائر ، الراية للكتاب 1ن د، ت)